



أكد في لقاء مع مركز ريكونسنس أنها تهدف إلى ضمان استقرار البلاد وحسن سير مؤسسات الدولة وحماتها وضمان ديمومتها وحماية المسار الديمقراطي برمته

السفير التونسي: قرارات الرئيس قيس سعيد تدابير استثنائية ومؤقتة تدرج في إطار تنظيم مؤقت للسلطة وفقاً للدستور إلى حين زوال الخطر

- تونس دولة مستقلة ذات سيادة لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول ولا تقبل التدخل في شؤونها
- متمسكون بضمان الحقوق والحريات وترسيخ المسار الديمقراطي وتعول على دعم شركائنا
- ما حدث مؤخراً هو مسار تصحيحي داعم للتوجهات الديمقراطية وحماية المؤسسات الدستورية
- العلاقات بين الكويت وتونس تاريخية ونكّن كل التقدير والمحبة والاحترام للشعب الكويتي الأبي

خدمة بلدهم وتحفيز الجميع على المساهمة في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وتحقيق مطامح الشعب في تنمية مستدامة ومسار ديمقراطي مبني على الشفافية ودولة القانون والحريات.

العلاقات التونسية - الكويتية

ماذا عن آفاق العلاقات التونسية-الكويتية؟
● تجمع تونس بالكويت، علاقات تاريخية وأخوية متميزة، ونحن في تونس نكّن كل التقدير والمحبة والاحترام للشعب الكويتي الأبي، ونحرص قيادتنا البلدين على مزيد من الدفع بمسارات التعاون في كافة القطاعات والميادين.

وسجلنا في الفترة الأخيرة تطوراً ملحوظاً في نسق التشاور والتنسيق بين الرئيس قيس سعيد رئيس الجمهورية وأخيه صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد وكذلك بين وزير الخارجية البلدي، حيث يجري الإعداد لعدد من الاستحقاقات الثنائية المهمة على غرار زيارة رئيس الجمهورية إلى الكويت وتنظيم الدورة الرابعة للجنة المشتركة التونسية-الكويتية.

ولا يفوتني في الإطار ذاته أن أجدد اعتزاز تونس بالوقف الكويتية الصادقة مع الشعب التونسي فيما يتعلق بمعاودة الجهود الوطنية لمكافحة فيروس كوفيد-19، وهي بادرة تعكس بوضوح قيم التضامن والتآزر التي تربط البلدين الشقيقين.

يروق للبعض إشاعته. المسار الديمقراطي

ماذا تنتظر تونس خلال الفترة المقبلة من المنظمات الدولية وشركائها على المستويين الإقليمي والدولي؟
● تؤكد تونس تمسكها الثابت بضمان الحقوق والحريات والمضي في ترسيخ المسار الديمقراطي، وتعول على دعم شركائها من دول شقيقة وفي طليعتها الكويت وبلدان صديقة ومنظمات دولية من أجل الوقوف معها في هذه المرحلة الدقيقة من تصحيح المسار السياسي، حتى تظل التجربة التونسية الديمقراطية عنوان نجاح حقيقي في إرساء دولة القانون والمؤسسات وحقوق الإنسان والحريات.

ما آفاق الوضع الداخلي بتونس؟

● لقد خلقت القرارات الرئاسية الأخيرة حالة من الارتياح في صفوف غالبية الشعب التونسي وأعدت الأمل في تحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد، لاسيما بعد اللقاءات العديدة التي أجراها رئيس الجمهورية مع العديد من الفعاليات والمناخ السياسية والقضائية والإعلامية والاتحادات الوطنية وفي طليعتها منظمات الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والتي شدد فيها على ضرورة التفاهم والتعاون بين جميع التونسيين من أجل



بالفترة المقررة لها؟
● لا بد من التوضيح أن القرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية قيس سعيد، هي تدابير استثنائية ومؤقتة تدرج في إطار تنظيم مؤقت للسلطة وفقاً للدستور، إلى حين زوال الخطر الذي يدهم الدولة التونسية ومؤسساتها، وتهدف في الأساس إلى ضمان استقرار البلاد وحسن سير مؤسسات الدولة وحماتها وضمان ديمومتها وحماية المسار الديمقراطي برمته. كما أنها جاءت لفرض القانون على الجميع، وضمان لاستقلال القضاء في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ تونس.

ما مدى الالتزام بالاحترام للحقوق والحريات والمسار الديمقراطي في البلاد خلال الفترة الانتقالية، في ظل ما



السفير التونسي الهاشمي عجيبي

الدولة التونسية والضامن لاستقلالها واستمراريتها واحترام الدستور، وأن القرارات الأخيرة التي اتخذها، هي قرارات دستورية، تستند إلى مقتضيات الفصل 80 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014 والذي ينص على أنه «الرئيس الجمهورية في حالة خطر داهم مهدد لكيان الوطن وأمن البلاد واستقلالها، يتعذر معه السير العادي لدواليب الدولة، أن يتخذ التدابير التي تحتمها تلك الحالة الاستثنائية...» وجاءت هذه القرارات في إطار تصحيح المسار الديمقراطي وتهدف إلى تجاوز حالة انسداد الأفق السياسي التي حالت دون السير الطبيعي للمؤسسات الدستورية وفي طليعتها البرلمان، الأمر الذي استدعى تجميد عمله وفقاً لتدابير

ماذا عن تواصل هذه التدابير المؤقتة، وما مدى الالتزام

أكد السفير التونسي لدى البلاد الهاشمي عجيبي أن القرارات الأخيرة التي اتخذها الرئيس التونسي قيس سعيد تأتي في إطار تصحيح المسار الديمقراطي وتهدف إلى تجاوز حالة انسداد الأفق السياسي التي حالت دون السير الطبيعي للمؤسسات الدستورية وفي طليعتها البرلمان. وقال في حوار أجراه معه مركز ريكونسنس للبحوث والدراسات، حول آخر تطورات الأوضاع في تونس، إن ما حدث، هي تدابير استثنائية ومؤقتة تدرج في إطار تنظيم مؤقت للسلطة وفقاً للدستور إلى حين زوال الخطر الذي يدهم الدولة التونسية ومؤسساتها، وتهدف في الأساس إلى ضمان استقرار البلاد وحسن سير مؤسسات الدولة وحماتها وضمان ديمومتها وحماية المسار الديمقراطي برمته، كما عُدَّ الأسباب التي دفعت لاتخاذ مثل هذه القرارات، مشيراً إلى أنها أوجدت حالة من الارتياح في صفوف غالبية الشعب التونسي وأعدت الأمل في تحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد، وفيما يلي تفاصيل الحوار:

هل هناك صحة لما يشاع عن تدخل أطراف خارجية بالشأن السياسي المحلي التونسي سعياً للتخريب؟
● تونس دولة مستقلة ذات سيادة لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول ولا تقبل التدخل في شؤونها، وقد برهنت التطورات الأخيرة أن لتونس أشقاء عرباً يقفون إلى جانبها ويساندونها وأصدقاء أوفياء من كل بقاع العالم يدعمونها ويتضامنون معها، ونحن في تونس فخورون بعلاقتنا الخارجية وسنسعى إلى دعمها على الصعيد الإقليمي أو الدولي.

آفاق السياسة
ما أسس القرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية التونسية قيس سعيد مؤخراً؟
● وجب التنويه في البداية أن رئيس الجمهورية هو رمز وحدة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
يَا أَيُّهَا الْمَرْءُ الْمَطْمَئِنُّ الرَّجُلُ إِلَى رَبِّكَ رَاضِيَةً مَرْضِيَةً
فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّاتِي
صدق الله العظيم

علي عبدالله الحبشي

رئيس مجلس إدارة

شركة الحبشي وشلهوب والشركات التابعة لها

ينعون ببلاغ الحزن والأسى فقيدهم الغالي

ميشيل انطوان شلهوب

شريك ومؤسس الشركة

سائلين الله للفقيد الرحمة ولأهله وذويه جميل الصبر والسلوان

اللهم صل على خير راحلون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
يَا أَيُّهَا الْمَرْءُ الْمَطْمَئِنُّ الرَّجُلُ إِلَى رَبِّكَ رَاضِيَةً مَرْضِيَةً
فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّاتِي
صدق الله العظيم

علي عبدالله الحبشي

وأولاده

يتقدمون بأحر التعازي القلبية والمواساة إلى

آل شلهوب الكرام

لوفاة فقيدهم المغفور له

ميشيل انطوان شلهوب

سائلين الله للفقيد الرحمة ولأهله وذويه جميل الصبر والسلوان

اللهم صل على خير راحلون